

Distr.: General
30 July 2019
Arabic
Original: English



الدورة الرابعة والسبعون

البند ١٨ من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

تقرير الأمين العام

موجز

أُعد هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٢٣/٧٣ المعنون "متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية".

وعلى النحو المطلوب في القرار، يتضمن التقرير توليفة لاستنتاجات التقارير الأربعة الأولى لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية والاستنتاجات المتفق عليها والتوصيات المنبثقة من منتديات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأربعة المعنية بمتابعة تمويل التنمية. ويحدد التقرير العديد من الاتجاهات الرئيسية التي رسمت أفق تمويل التنمية منذ اعتماد خطة عمل أديس أبابا في عام ٢٠١٥، بما فيها: (أ) التوترات التجارية المتصاعدة؛ (ب) مستويات الديون الآخذة في الارتفاع بسرعة؛ (ج) التغير التكنولوجي المتسارع؛ (د) الاهتمام المتزايد بالاستثمار المستدام؛ (هـ) والتغير المناخي المتسارع.

وفي سياق هذه الاتجاهات، يسلط التقرير الضوء على التقدم المحرز والتحديات المتبقية فيما يتعلق بالمسائل الشاملة ومجالات العمل السبعة لخطة عمل أديس أبابا. ويحدد التقرير التحديات الرئيسية والمجالات المطلوب اتخاذ إجراءات فيها من أجل المضي في تنفيذ الخطة كي يُنظر فيها في الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية.



أولا - مقدمة

١ - في القرار ٧٣/٢٢٣، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً موجزاً يتضمن توليفة لاستنتاجات التقارير الأربعة الأولى التي أعدها فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية والاستنتاجات المتفق عليها والتوصيات المنبثقة من مننديات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأربعة المعنية بمتابعة تمويل التنمية. وينبغي لهذا التقرير أن يشكل إسهاماً في حوار الجمعية العامة الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية في عام ٢٠١٩ وفي مناقشات اللجنة الثانية خلال الدورة الرابعة والسبعين.

٢ - وفي السنوات الأربع التي مرت منذ اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، رسمت مجدداً التحولات السريعة التي حدثت بوتيرة غير مسبقة في الجغرافيا السياسية والتكنولوجيا والمناخ وغيرها من العوامل ملامح السياق العالمي لتمويل التنمية المستدامة. وقد جهدت السياسات المحلية والأطر المؤسسية والحوكمة الاقتصادية العالمية من أجل مواكبة الطابع المتغير لهذه التحديات العالمية.

٣ - وعلى النحو المشار إليه في الوثيقة الختامية للمنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام ٢٠١٩، فهناك أجزاء من النظام المتعدد الأطراف واقعة تحت ضغط، ولن يكون بالإمكان الوفاء بتطلعات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. بيد أن الدول الأعضاء سلمت بأنه في ظل هذه الظروف الصعبة قد تكمن الفرصة لإعادة رسم ملامح النظم المالية الوطنية والدولية بما ينسجم ومستلزمات التنمية المستدامة.

ثانياً - الاتجاهات والتحديات الرئيسية المرتسمة في أفق التمويل منذ عام ٢٠١٥

٤ - في أول أربعة تقارير أعدها فرقة العمل المشتركة بين الوكالات، سلطت الفرقة الضوء على الاتجاهات والتطورات العالمية الرئيسية (مثل التطور التكنولوجي والاهتمام المتنامي بالاستثمار المستدام)، وكذلك على المخاطر والتحديات المتزايدة (مثل التوترات التجارية المتصاعدة، ومستويات الدين الآخذة في الارتفاع، وتغير المناخ). وقد أسهم التغير التكنولوجي بصفة خاصة في إيجاد حلول للتحديات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، أبدت الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص اهتماماً متزايداً بالاستثمار المستدام، كما يتضح من الاهتمام المتزايد بتقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة والميزنة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. غير أن التوزيع غير المتكافئ لمنافع العولمة جعل الكثيرين يتخلفون عن الركب واستمر تغير المناخ بوتيرة متسارعة.

٥ - وتحقق الإنجازات بخطى متسارعة في ميادين التكنولوجيا، مثل الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات الضخمة والترابط الرقمي، وهي تيسر التقدم نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على نطاق قطاعات مثل الصحة والطاقة والتعليم، وتسهم في التقدم بخطى سريعة على طريق الإدماج المالي. وهي تثير أيضاً مخاطر وتحديات جديدة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤدي وتيرة التغير السريعة إلى اتساع الفجوات في مجالي التكنولوجيا والمهارات الرقمية فيما بين البلدان وإلى تقييد انتشار التكنولوجيا فيما بين المناطق الإقليمية، لا سيما في اتجاه أشد البلدان فقراً. ويمكن للتنفيذ الآلي المتزايد للمهام الروتينية وبعض المهام غير الروتينية التي تتطلب مهارات معرفية أن يؤدي إلى الاستغناء عن خدمات الملايين من العمال في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية (انظر أيضاً الفرع الرابع، مجال العمل زاي).

٦ - ويمكن أن تساعد التكنولوجيات الجديدة في مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة من خلال تحسين وصول الحكومات إلى المعلومات، ولكن في الوقت نفسه هناك خطر يتمثل في أن الأصول المشفرة وغيرها من التكنولوجيات الجديدة قد تسهل التهرب من الضرائب وغسل الأموال والجريمة (انظر أيضا الفرع الرابع، مجال العمل ألف). وبالنظر إلى التوسع في استخدام الأصول المشفرة والعملات الرقمية، فهي يمكن أن تصبح مصدر قلق للاستقرار المالي، وبخاصة إذا لم تخضع للتنظيم بشكل صحيح وكاف. وحققت أشكال التقدم في مجال البيانات الضخمة وأدوات تحليل البيانات قيمة اقتصادية هائلة، ولكنها أثارت أيضا تحديات تنظيمية كبيرة من حيث تركيز السوق وملكية البيانات (انظر أيضا الفرع الرابع، مجال العمل واو).

٧ - وتزايد الاهتمام بالاستثمار المستدام بدرجة أكبر، وهو ما حفزه الأفراد الذين يفكرون في التأثير الذي يمكن أن تحدثه مدخراتهم في العالم والمستثمرون الذين يهدفون إلى تعظيم الآثار البيئية والاجتماعية إلى جانب العوائد المالية. وفي إطار الاستجابة لذلك، استحدث القطاع المالي أدوات للاستفادة من الاستثمار في ميدان الاستدامة، على سبيل المثال، في سوق السندات الخضراء أو من خلال مؤشرات الاستدامة. ولا تتضح دائما الكيفية التي يترجم بها هذا الاهتمام إلى تغييرات على الأرض، غير أن صانعي السياسات اتخذوا خطوات ليتأكدوا من خلالها أن مسائل الاستدامة تنعكس بشكل أكمل في الاعتبارات المتعلقة بالاستثمار، بما في ذلك من خلال تسعير العوامل الخارجية وإطالة أفق الاستثمار من خلال التدابير النازمة (انظر أيضا الفرع الرابع، مجال العمل باء).

٨ - وقد ظلت التجارة الدولية محركا لتنمية النمو الاقتصادي والحد من الفقر على مدار العقود القليلة الماضية. غير أن هذا المحرك ما برح يعاني من التباطؤ منذ اعتماد خطة عمل أديس أبابا. وبعد أن سلك نمو التجارة مسارا سلبيا لمدة سنتين في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، انتعشت قيمة التجارة في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، وهو ما حفزه جزئيا ارتفاع أسعار السلع الأساسية. بيد أن نمو التجارة يفقد الآن الزخم مرة أخرى في خضم تصاعد التوترات التجارية. ولا تزال أقل البلدان نموا بعيدة كل البعد عن هدف زيادة حصتها بنسبة الضعفين من الصادرات العالمية بحلول عام ٢٠٢٠. ومن شأن التوترات المتصاعدة والتعريفات المرتفعة أن تؤدي إلى استمرار التباطؤ في النمو التجاري في المستقبل القريب. والتحديات المتزايدة التي تواجه عمل منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك زيادة في عدد الحالات قيد الاستعراض لدى نظام تسوية المنازعات التابع للمنظمة، في وقت كانت هذه الآلية قد تعرقلت بسبب عدم وجود تعيينات جديدة للقضاة، مما يبرز الحاجة إلى اتخاذ إجراءات متعددة الأطراف (انظر أيضا الفرع الرابع، مجال العمل دال).

٩ - وارتفع الدين العام والخاص إلى مستويات غير مسبوقة في عام ٢٠١٨، مما أعاق قدرة العديد من البلدان على الاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد وقع نحو ٣٠ بلدا من أقل البلدان نموا والبلدان الضعيفة الأخرى بالفعل فريسة للمديونية المفرطة أو أصبح مهددا بها بشدة بالوقوع فيها، وتعاني بعض البلدان المتوسطة الدخل من مستويات ديون لم تشهدها منذ أزمة الديون التي حدثت في ثمانينات القرن الماضي. ومع ارتفاع أعباء الدين، ترتفع تكلفة خدمة الدين. ففي عام ٢٠١٨، تجاوزت مدفوعات الفائدة ٢٠ في المائة من الإيرادات الحكومية في عدة بلدان في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وجنوب آسيا. وشهد أيضا تكوين ديون البلدان النامية تحولا نحو حصة أعلى من أدوات أسعار الفائدة المتغيرة وزيادة في الاعتماد على الدين التجاري. وإلى جانب تعاظم دور الدائنين غير التقليديين، يطرح هذا الاتجاه تحديات جديدة أمام إجراءات حل أزمات الديون التي قد تنشأ في المستقبل (انظر أيضا الفرع الرابع، مجال العمل هاء).

١٠ - وتبين هذه الاتجاهات وغيرها الحاجة إلى اتخاذ إجراءات سياساتية لمعالجة التحديات الجديدة والحالية التي تعترض تمويل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأقرت الدول الأعضاء، في المداولات التي أجرتها في المنتديات المتعاقبة المتعلقة بمتابعة تمويل التنمية، بهذه الاتجاهات ووافقت على توصيات في مجالات العمل السبعة لخطة عمل أديس أبابا، على النحو المبين في الفرع الثالث، المتعلق بالمسائل الشاملة، والفرع الرابع، المتعلق بمجالات العمل في خطة عمل أديس أبابا.

ثالثاً - المسائل الشاملة

١١ - في خطة عمل أديس أبابا، حددت الدول الأعضاء العديد من المسائل الشاملة التي تستند إلى أوجه التآزر بين أهداف التنمية المستدامة، وذلك بهدف ربط تدفقات التمويل المختلفة المصادر (العامة والخاصة والمحلية والدولية) وأطر السياسات (الوطنية والدولية) المعروضة في مجالات عمل الخطة بأهداف التنمية المستدامة الـ ١٧.

١٢ - وتشمل المسائل الشاملة في خطة عمل أديس أبابا ما يلي: (أ) تقديم الحماية الاجتماعية والخدمات العامة الأساسية للجميع، ومكافحة عدم المساواة وتكثيف الجهود للقضاء على الجوع وسوء التغذية؛ (ب) سد الفجوات في البنى التحتية، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتوفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع؛ (ج) حماية النظم الإيكولوجية لما فيه مصلحة الجميع؛ (د) وتدعيم المؤسسات وتشجيع قيام مجتمعات مسالمة جامعة. وتعالج الخطة أيضاً المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

١٣ - وسلط الضوء على العديد من المسائل الشاملة الواردة في الخطة في التقارير الأربعة الأولى لفرقة العمل، ونوقشت في الوثائق الختامية للمنتديات المعنية بمتابعة تمويل التنمية. ففي تقرير عام ٢٠١٧، سلطت فرقة العمل الضوء على ضرورة الاستثمار في البنى التحتية والحماية الاجتماعية. ويمكن لاستثمارات القطاعين العام والخاص الطويلة الأجل والعالية الجودة أن تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي، وتعزيز إيرادات الأسر المعيشية وقدرتها على تحمل الصدمات. وينبغي توظيف هذه الاستثمارات جنباً إلى جنب مع اتخاذ تدابير تحسّن الظروف المعيشية للفقراء بشكل مباشر، ولا سيما في ضوء ضعفهم الأشد إزاء الركود الاقتصادي والكوارث الطبيعية والأزمات الإنسانية.

١٤ - وأعادت فرقة العمل النظر في هذه المسائل في تقريرها لعام ٢٠١٨ من خلال عدسة تركز على أهداف التنمية المستدامة الموضوعة قيد الاستعراض المتعمق في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٨ بشأن التنمية المستدامة، وهي تحديد الهدف ٦ (المياه النظيفة والنظافة الصحية)، والهدف ٧ (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة) والهدف ١١ (مدن ومجتمعات محلية مستدامة) والهدف ١٢ (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان) والهدف ١٥ (الحياة في البر).

١٥ - وفي تقرير عام ٢٠١٩، توسعت فرقة العمل في مناقشة هذه المواضيع من منظور التنفيذ على الصعيد الوطني. وقدمت إطاراً مفاهيمياً لتنفيذ أطر التمويل الوطنية المتكاملة، التي طُرحت في خطة عمل أديس أبابا كأداة للجمع بين السياسات المالية في مجالات عملها السبعة من أجل دعم استراتيجيات التنمية المستدامة الخاصة بالبلدان. وحددت أربع لبنات بناء رئيسية لتصميم وتنفيذ أطر التمويل الوطنية المتكاملة وهي: (أ) تقييم وتشخيص التدفقات المالية والاحتياجات والقيود المتعلقة بالسياسات والقدرات؛

(ب) استراتيجية تمويل تجمع بين الإجراءات ذات الأولوية في سياسات التمويل؛ (ج) آليات للرصد والاستعراض والمساءلة؛ (د) آليات للحكومة والتنسيق. وشددت فرقة العمل أيضا على ضرورة أن يواكب المجتمع الدولي هذه الجهود الوطنية بأن يجدد التزامه بتعزيز الاستجابات المتعددة الأطراف والتعاون الإنمائي لمواجهة التحديات العالمية المتزايدة.

١٦ - وسلط الضوء على المسائل الجنسانية في التقارير الأربعة كلها، وروعي منظور المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء في مختلف عناصر خطة عمل أديس أبابا وهما تشكلاان هدفا صريحا في خطة عام ٢٠٣٠. وتشدد فرقة العمل في تقاريرها على أن تحقيق قدر أكبر من المساواة بين الجنسين في توزيع الموارد لا يوفر فقط وسائل لتوليد الدخل للنساء، ولكنها تخلق أيضا أثارا مضاعفة إيجابية من أجل تحقيق نمو شامل للجميع وعادل ومستدام، بالنظر إلى أن الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الفجوات بين الجنسين تقدّر بنسبة تتراوح بين ٥ في المائة و ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية في عام ٢٠١٩، أكدت الدول الأعضاء من جديد التزامها بتحقيق المساواة بين الجنسين، وبعتماد وتعزيز سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وإجراءات كفيلة بإحداث تحوّل من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات على جميع المستويات.

١٧ - وبرزت عدة رسائل رئيسية من هذا التحليل. أولا، التمويل المقدم من القطاع العام والتمويل المقدم من القطاع الخاص ليسا بديلين لبعضهما. وتدرس فرقة العمل في تقاريرها اختلاف الدوافع المحركة للتمويل المقدم من القطاع العام والتمويل التجاري المقدم من القطاع الخاص (تحقيق المنفعة العامة مقابل تحقيق أقصى قدر من الربح). وتؤثر تكاليف التمويل المختلفة، وسمات المخاطر والعوائد، واعتبارات العدالة الاجتماعية في تحديد هياكل كل من التمويل ورأس المال الأكثر ملاءمة لمختلف الاستثمارات. وتسلط فرقة العمل الضوء على العديد من العوامل التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالجمع بين الملكية الخاصة والملكية العامة، وتشغيل المشاريع وتمويلها، بما في ذلك متى وكيفية استخدام وهيكل أدوات التمويل المختلط وغيرها من الأدوات المبتكرة. وتشمل تلك العوامل: (أ) ما إذا كانت الاستثمارات تولد عائدات كافية لتعويض مستثمري القطاع الخاص عن المخاطر التي يتحملونها؛ (ب) ما إذا كان السوق يمكن أن يوفر السلع والخدمات بفعالية أو ما إذا كانت السلع والخدمات تتضمن خصائص للمنفعة العامة قد تستلزم مشاركة القطاع العام؛ (ج) ما إذا كان تدخل القطاع العام مبررا لأسباب تتعلق بالعدالة الاجتماعية؛ (د) ما إذا كان بإمكان مستثمري القطاع الخاص تحقيق مكاسب في الكفاءة من خلال حافز الربح. وبناء على هذا التحليل، أقرت الدول الأعضاء في الوثيقة الختامية لمنتدى عام ٢٠١٨ بأن طرائق التمويل المختلفة يمكن أن تكون أكثر فعالية لمجالات الاستثمار المختلفة في أهداف التنمية المستدامة.

١٨ - ويعتبر تمويل الهياكل الأساسية مثلا على الكيفية التي يمكن أن يتكامل بها تمويل القطاع العام مع تمويل القطاع الخاص. وفي خطة عمل أديس أبابا، أقرت الدول الأعضاء بالحاجة إلى سد الثغرة في البنى التحتية على الصعيد العالمي بطريقة مستدامة، وبأن لاستثمار القطاعين العام والخاص دور رئيسي يؤديانه في تمويل البنى التحتية. والتزمت الدول الأعضاء بأن تتخذ عدة إجراءات لتعزيز الاستثمار في البنى التحتية، منها بذل الجهود لتذليل العقبات على مستوى العرض والطلب، كأن تُضمّن في استراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة خططا مرنة وجيدة للاستثمار في البنى التحتية. وعلى مستوى المستثمرين، شددت الدول الأعضاء على دور مصارف التنمية وشجعت أيضا مؤسسات الاستثمار الطويل الأجل

على تخصيص نسبة أكبر من استثماراتها للبنى التحتية، ولا سيما في البلدان النامية. وأُعيد تأكيد ذلك في الوثيقة الختامية لمنتدى عام ٢٠١٧ التي شجعت فيها الدول الأعضاء "المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومؤسسات تمويل التنمية على تسخير ما لديها من رأس المال بطريقة مُحفّزة من أجل تعبئة نصيب أكبر من التمويل المتأني من القطاع الخاص". غير أن الآفاق القصيرة الأجل للجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص، كما لاحظت فرقة العمل في تقاريرها، لا تناسب تماما الاستثمارات غير السائلة الطويلة الأجل المرتبطة بالعديد من مشاريع البنى التحتية.

١٩ - والرسالة الثانية هي أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب منظورا طويل الأجل تتعاون فيه الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل التصدي للتحديات العالمية. وكان هذا الفهم في صلب الاتفاقات العالمية لعام ٢٠١٥. ولكن تفاقم حالة عدم اليقين على الصعيد العالمي يعزز توجهها نحو اتباع المنظور القصير الأجل لدى الجهات الفاعلة في القطاعين الخاص والعام. فخلال فترات انعدام الأمان المالي، تميل الأسر المعيشية إلى التركيز على احتياجاتها الفورية، وقد يركز واضعو السياسات، الذين غالبا ما يسترشدون بدورات سياسية قصيرة الأجل، على المخاطر الوشيكة. ويواجه العديد من المؤسسات التجارية الخاصة أصلا حوافز قصيرة الأجل. ووجدت دراسات استقصائية أن نحو ٩٠ في المائة من مديري الشركات التنفيذيين والمديرين يشعرون بالضغط لإظهار أداء مالي قوي في غضون سنتين أو أقل؛ وأن ٦٥ في المائة منهم يشيرون إلى أن الضغط القصير الأجل قد ازداد في السنوات الخمس الماضية؛ وأن ٥٥ في المائة منهم يمكن أن يؤجلوا الاستثمارات في مشاريع ذات عائدات إيجابية من أجل تحقيق الأهداف الفصلية للإيرادات. وفي مواجهة تفاقم حالة عدم اليقين، قد تتردد الشركات بقدر أكبر حتى في تخصيص أموال لمشاريع استثمار طويلة الأجل، الأمر الذي يزيد من التحديات التي تعترض إعادة توجيه الأسواق العالمية نحو الاستثمار الطويل الأجل الضروري لتحقيق التنمية المستدامة. وتسلب فرقة العمل الضوء في تقاريرها على عدة آليات لتعزيز الحوافز الطويلة الأجل، بما في ذلك تحسين التخطيط من خلال أطر تمويل وطنية متكاملة فيما يتعلق بالقطاع العام ومجموعة آليات قائمة على السوق لتوفير الحوافز للقطاع الخاص.

٢٠ - وتشكل الحماية الاجتماعية الفعالة والخدمات العامة الأساسية للجميع أدوات أساسية للتخفيف من حدة الفقر، ومكافحة عدم المساواة، ودعم التنمية البشرية. ومع ذلك يفتقر أكثر من نصف سكان العالم حاليا إلى الحماية الاجتماعية ويعمل ثلاثة من كل أربعة عمال في البلدان النامية في أشكال عمالة هشة. فالحماية الاجتماعية الحالية وتقديم الخدمات العامة الأساسية التي ترتبط بالعمل في أغلب الأحيان، غير مصممين بالضرورة بما يتناسب مع السياق الاقتصادي وسياق سوق العمل المتغيرين، من قبيل نمو اقتصاد العربية. وفي منتدى عام ٢٠١٩، اعترفت الدول الأعضاء بضرورة "أن تعزز نظما مستدامة للحماية الاجتماعية، وتوسع آليات الضمان الاجتماعي للتعويض عن فقدان الوظائف، وأن تستثمر في قدرات الناس لتمكينهم من الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة". فبناء نظم حماية اجتماعية شاملة يعود بفوائد إضافية، مثل المساعدة على تحسين الإدارة الضريبية وتقديم المساعدة الطارئة لمواجهة الصدمات.

٢١ - واعترفت الدول الأعضاء في خطة عمل أديس أبابا، بأنه يتعين أن تستند جميع الإجراءات إلى التزام قوي بحماية وحفظ الكوكب وموارده الطبيعية وتنوعه البيولوجي ومناخه. ودعت الدول الأعضاء، في معرض إقرارها بالاحتياجات والظروف المحددة للبلدان النامية في المحافل المعنية بمتابعة تمويل التنمية في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، إلى حشد مزيد من الإجراءات والدعم للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. وأقرت تحديدا باحتياجات تلك البلدان المعرضة بصفة خاصة للآثار الضارة لتغير المناخ.

٢٢ - وشددت فرقة العمل في تقاريرها على الحاجة إلى تدابير مسبقة إلى جانب الاستثمار العالي الجودة في القدرة على الصمود. وفي تقريرها لعام ٢٠١٨، قدمت قائمة بأدوات الصرف السريع والتدابير المسبقة من أجل التصدي لآثار الصدمات الخارجية، بما فيها الكوارث. وفي الوثيقة الختامية للمنتدى المعقود في عام ٢٠١٨، أحاطت الدول الأعضاء علما بموافق التأمين الإقليمية الناجحة ضد المخاطر السيادية ودعت مقدمي خدمات التعاون الإنمائي إلى "دعم البلدان التي يتعذر عليها تحمل تكاليف المشاركة في هذه الآليات". وفي عام ٢٠١٩، شجعت الدول الأعضاء كذلك على "تخصيص المزيد من الموارد لأدوات التأهب المسبق الرامية إلى بناء القدرة على الصمود، بما في ذلك نُهج التمويل الجديدة التي تقدم الحوافز للحد من مخاطر الكوارث". ويمكن أن تساعد عمليات مبادلة الديون وصكوك الديون الحكومية المشروطة أيضا على تخفيف الضغوط المالية في أعقاب الكوارث، على نحو ما نوقش في الفرع الرابع.

٢٣ - وتتعلق الرسالة الثالثة بأهمية نوعية الاستثمار. فالحاجة إلى تعبئة كميات هائلة من الموارد لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وبخاصة للاستثمار في البنية التحتية، قد أدت إلى الدعوة للانتقال من البلايين إلى التريلونات في مجال تمويل التنمية. ولكن شُدِّد أيضا في خطة عمل أديس أبابا على أهمية نوعية الاستثمار. ومن الاستنتاجات التي توصلت إليها المناقشات الجارية هو أن المشاريع الضيقة النطاق المصممة بمشاركة واسعة من أصحاب المصلحة، يمكن أن تؤثر تأثيرا كبيرا في التنمية المستدامة. فالنُهج المحلية القائمة على النظم الإيكولوجية المتبعة إزاء التكيف مع تغير المناخ هي مثال على ذلك. وعلى الرغم من أن هذه المشاريع قد لا تكون بالضرورة قابلة للتوسيع، فقد يكون تأثيرها هائلا في حياة الناس، فهي تسهم في الجهود الرامية إلى ضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب. وهناك مجال للتعلم من الأقران وتكرار التجارب الناجحة في بلدان أخرى في سياقات مشابهة. وفي ضوء ما تقدم، قد يؤدي التركيز على الانتقال من البلايين إلى التريلونات إلى إعطاء الاستثمارات الكبيرة البارزة أولوية على المشاريع المؤثرة الأصغر حجما. ويمكن أن يفضي أيضا إلى إفراط في الاعتماد على المستثمرين المؤسسيين الذين لديهم أصول كبيرة خاضعة للإدارة في مجالات قد لا يكون هذا النوع من الاستثمار فيها هو الأنسب أو الأكثر فعالية من حيث التكلفة (أي يفتقر إلى عائدات مالية لتسديد المدفوعات للمستثمرين) أو قد لا يكون له الأثر الأقوى في التنمية.

رابعاً - مجالات العمل لخطة عمل أديس أبابا

٢٤ - يمكن العثور على حلول سياسية محددة للعديد من المسائل الشاملة لعدة قطاعات في مجالات العمل السبعة لخطة عمل أديس أبابا. فقد أثرت الاتجاهات الرئيسية والتحديات الناشئة في مشهد التمويل العالمي التي جرى التطرق إليها في الفرع الثاني، في الجهود المبذولة على مستوى التنفيذ في كل من المجالات السبعة. وفي المنتديات المعنية بمتابعة تمويل التنمية، ناقشت الدول الأعضاء هذه التحديات وحددت الخيارات في مجال السياسة العامة لسد الثغرات في التنفيذ، بما في ذلك الثغرات التي تفاقمت بسبب الاتجاهات والتحديات الجديدة، بناء على توصيات فرقة العمل المشتركة بين الوكالات.

ألف - الموارد العامة المحلية

٢٥ - يشكل تمويل القطاع العام المحلي عنصرا أساسيا لتمويل أهداف التنمية المستدامة، وتوفير السلع والخدمات العامة، وتعزيز التكافؤ، والمساعدة على إدارة الاستقرار الاقتصادي الكلي. وفي الجزء من خطة

عمل أديس أبابا المتعلق بالموارد العامة المحلية، يُشدّد على نوعية النظام الضريبي بأكمله وتوافقه مع التنمية المستدامة. ويشمل نهجها الشامل للحكومة بأكملها زيادة كمية الموارد وتحسين نوعية النفقات، وضمان تنفيذها على نحو منصف ومستدام.

٢٦ - وما برحت تعبئة الإيرادات المحلية آخذة في الازدياد منذ عام ٢٠١٥ مع ارتفاع النسب المتوسطة لإيرادات الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي في غالبية المجموعات القطرية. وسُجلت تحسينات سنة بعد سنة في نسب إيرادات الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي في ٦٠ في المائة من أقل البلدان نمواً في عام ٢٠١٧. ولكن لا تزال هناك ثغرات كبيرة في نسب إيرادات الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي بين أقل البلدان نمواً (حيث بلغت النسبة المتوسطة ١٣ في المائة) والبلدان المتوسطة الدخل والبلدان المتقدمة النمو.

٢٧ - وسيستلزم تحسين هذه النسب بشكل إضافي اتخاذ إجراءات محلية، من قبيل إجراء تغييرات في السياسة الضريبية وتعزيز الإدارة الضريبية، وتعاون دولي. وفي المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية في عام ٢٠١٩، التزمت الدول الأعضاء باعتماد "نظم ضريبية حديثة تدرّجية" يمكن أن تدعم تحسين المواءمة بين احتياجات السياسات الضريبية وأهداف التنمية المستدامة. وفي خطة عمل أديس أبابا، التزمت الجهات المانحة بزيادة الدعم لبناء القدرات من أجل تعبئة الإيرادات. وفي بعض السنوات التي انقضت منذ اعتماد خطة العمل، ولكن ليس في جميعها، ازدادت المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل تعبئة الإيرادات، لتبلغ ١٩٣ مليون دولار في عام ٢٠١٧. بيد أن الشركاء في مبادرة أديس أبابا للضرائب لا يسلكون حالياً المسار الصحيح للوفاء بالتزامهم بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة الضعفين لتعبئة الموارد المحلية بحلول عام ٢٠٢٠.

٢٨ - ويمكن أن تسهم التكنولوجيا في تعزيز الإدارة الضريبية، بسبل منها تحسين استخدام المعلومات. ويمكن أن تساعد نظم المعلومات الضريبية الآلية السلطات المعنية بالإيرادات على تحديد وتخفيف المخاطر المتصلة بتجنب الضرائب والتهرب الضريبي، وبتحسين الامتثال، وبذلك توسيع نطاق الوعاء الضريبي. ويجب أن يكون توجه التخطيط للإصلاحات في السياسات الضريبية والإدارة المحلية طويل الأجل. ويمكن أن يساعد إعداد استراتيجيات متوسطة الأمد للإيرادات، تقوم البلدان نفسها بتصميمها وتولي زمامها، هذه البلدان على وضع خطط تنفذ خلال الدورات السياسية والاقتصادية.

٢٩ - وتؤكد زيادة النشاط الاقتصادي عبر الحدود على مدى العقود العديدة الماضية على الحاجة إلى التعاون الضريبي الدولي. فمنذ عام ٢٠١٥، ما برحت اتفاقات هامة مبرمة في مجال في التعاون الضريبي الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بتبادل المعلومات الضريبية ومكافحة تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح، تؤدي إلى تحسين الظروف اللازمة لتعبئة الإيرادات. ويتوافر حالياً مزيد من المعلومات عن الحسابات المالية ونشاط الشركات، رغم أن نقل الأرباح لا يزال يشكل تحدياً. وجرى تعزيز العمليات الرامية إلى تحسين الشفافية الضريبية ووضع صكوك جديدة متعددة الأطراف.

٣٠ - ورغم أن الشمول في وضع المعايير الضريبية الدولية ما برح آخذاً في الازدياد، فإن وضع المعايير لم يصبح عالمياً بعد، ويشكل ضمان استفادة جميع البلدان من التغييرات الضريبية تحدياً أيضاً. وفي المنتدى اللذين عقدا في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، شددت الدول الأعضاء على "ضرورة أن تكون الجهود المبذولة في مجال التعاون الضريبي الدولي جهوداً علمية من حيث النهج والنطاق وأن تراعي تماماً احتياجات وقدرات البلدان كافة، لا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية".

٣١ - وقد أدت زيادة رقمنة الاقتصاد إلى التشكيك في بعض المسلمات الأساسية للهيكلة الضريبي الدولي، مثل مبدأ الاستقلالية وتوزيع حقوق فرض الضرائب. وأتاحت الرقمنة أيضا مزيدا من الفرص لتهرب الشركات من الضرائب، بسبل منها جعل تحديد موقع النشاط الاقتصادي وتوليد القيمة أكثر صعوبة. وتستمر المناقشات بشأن طريقة تكييف القواعد الضريبية الدولية مع هذه التحديات في منتديات دولية عديدة، منها لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية. ونظرا إلى أن تأثير القواعد الجديدة في بلدان ثالثة ليس واضحا في جميع الحالات، أقرت الدول الأعضاء في المنتدى في عام ٢٠١٩ بأنه ينبغي لأي نظر في اتخاذ تدابير ضريبية استجابة لرقمنة الاقتصاد أن "يتضمن تحليلا شاملا لآثار ذلك على البلدان النامية، مع التركيز بوجه خاص على احتياجاتها وقدراتها الفريدة".

٣٢ - وتمثل التدفقات المالية غير المشروعة عقبة رئيسية أمام تعبئة الموارد المحلية لأغراض التنمية المستدامة. وعلى الرغم من صعوبة تحديد حجم هذه التدفقات، حددت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، في تقريرها الموضوعي الافتتاحي في عام ٢٠١٧، مكوناتها الرئيسية الثلاثة (الفساد والجريمة والتدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالضرائب) وأوصت بتقدير وتحليل كل عنصر من العناصر وكل قناة من القنوات على حدة والأهم من ذلك تقديم توصيات السياسة العامة بشأن كل منها.

٣٣ - وسيتطلب التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة تعزيز المؤسسات وإنفاذ القوانين السارية، وصياغة سياسات وممارسات جديدة لكل قناة. فعلى سبيل المثال، تكتسي إصلاحات الشفافية الضريبية أهمية في تتبع ووقف التدفقات المالية غير المشروعة المتعلقة بالضرائب. ويمكن أن تؤدي التكنولوجيا دورا هاما في هذا الصدد، على سبيل المثال، بواسطة تعزيز سياسات الإنفاذ الجمركي، ولكن من الضروري أيضا أن تعالج السياسات مسألة استخدام التكنولوجيا لأغراض التهرب من دفع الضرائب، وغسل الأموال، وارتكاب الجرائم. ويمكن أن تزيد التكنولوجيا أيضا كفاءة قواعد "اعرف عميلك" وقواعد مكافحة غسل الأموال الأخرى التي تسفر عن عواقب غير مقصودة تؤثر في أعمال المصارف المراسلة. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي اعتماد معرفات الكيانات القانونية على نطاق أوسع إلى خفض تكلفة إصدارها والمساعدة في مكافحة التدفقات غير المشروعة. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل الدول الأعضاء على وضع ممارسات سليمة فيما يتعلق بإعادة الأصول المسروقة. وفي الوثيقة الختامية لمنتدى عام ٢٠١٩، دعت الدول الأعضاء إلى مزيد من "البيانات المتاحة بشأن التعاون الدولي على إعادة الأصول". وفي الوقت نفسه، تستمر وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الباحثة في بذل جهود لتحديد حجم التدفقات المالية غير المشروعة، مما يمكن أن يساعد في توجيه إجراءات الإنفاذ.

٣٤ - ولا يمكن تحليل الإيرادات والنفقات المالية في إطار منعزل. فقد أوصت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات في تقريرها لعام ٢٠١٩ بإجراء تحليل شامل لأثر النظام الضريبي من أجل المساعدة في تحسين النتائج المتعلقة بعدم المساواة، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين، وتعزيز الاستدامة البيئية. ويزداد انتشار الميزة المراعية للمنظور الجنساني التي يمكن أن تزيد الاتساق بين الميزانيات الحكومية وأهداف المساواة بين الجنسين، رغم استمرار وجود ثغرات في شمولية هذه النظم وشفافيتها. ويمكن لتسعير الكربون الذي يزداد استخدامه وإن كان لا يزال بعيدا عن أن يكون كافيا، ولغير ذلك من الجهود المبذولة في مجال الضرائب البيئية، أن تحفز الاستدامة إلى جانب توليد مزيد من الإيرادات أيضا. وبوجه عام، يمكن أن يتيح تحسين الشفافية وتصنيف الميزانيات، لجميع أصحاب المصلحة تتبع الإنفاق على أهداف محددة من أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني. وفي الوثيقة الختامية لمنتدى عام ٢٠١٩، شجعت البلدان على "تبادل أفضل الممارسات ودعم مبادرات بناء القدرات الرامية إلى تحسين مواءمة النفقات العامة مع الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة لحفز النمو الشامل للجميع وتعزيز قيام مجتمع أكثر إنصافا".

باء - المؤسسات التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية

٣٥ - في خطة عمل أديس أبابا، أكدت الدول الأعضاء أهمية المؤسسات التجارية الخاصة في تحقيق التنمية المستدامة، إلى جانب دور سياسات القطاع العام في تمكين النشاط التجاري. ودعت إلى اتخاذ إجراءات لإيجاد خدمات مالية شاملة للجميع والتشجيع على منح حوافز على طول سلسلة الاستثمار، تكون متسقة مع مؤشرات الأداء الطويل الأجل والاستقرار والاستدامة.

٣٦ - ومنذ إقرار جدول الأعمال، شرعت الدول الأعضاء في إصلاحات عديدة لتشجيع مباشرة الأعمال الحرة والاستثمار. وفي الفترة بين حزيران/يونيه ٢٠١٥ وأيار/مايو ٢٠١٨، أُدخل حوالى ٩٠٠ إصلاح تنظيمي في جميع أنحاء العالم لتسهيل قيام الشركات بالأعمال التجارية^(١). وعملت البلدان أيضا بنشاط على تشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي، على سبيل المثال، من خلال فتح الصناعات للاستثمار، وتخفيف القيود المفروضة على الملكية الأجنبية، ومنح الحوافز.

٣٧ - ومع ذلك لا يزال الاستثمار الخاص ضعيفا. ويشهد الاستثمار المباشر الأجنبي تراجعا على الصعيد العالمي منذ أن بلغ ذروته في عام ٢٠١٥، وانخفضت مشاركة القطاع الخاص في مشاريع الهياكل الأساسية في البلدان النامية من ١١٢ بليون دولار في عام ٢٠١٥ إلى ٩٠ بليون دولار في عام ٢٠١٨^(٢). وفي ظل هذه الظروف، أدركت البلدان على نحو متزايد الحاجة إلى تحقيق المواءمة والاتساق بين السياسات الاستثمارية والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة. وشجعت الدول الأعضاء على مواءمة تلك السياسات في الوثيقة الختامية لمنتدى عام ٢٠١٧. وتوفر أطر التمويل الوطنية المتكاملة التي يضعها البلد ويتولى زمامها فرصة لتقييم هذه المواءمة وللعمل، عند الاقتضاء، على تعزيزها.

٣٨ - وتعتمد تنمية القطاع الخاص على إمكانية الحصول على التمويل. ومنذ عام ٢٠١٥ يتحقق تقدم كبير في إمكانية الحصول على التمويل، فقد ساعدت التكنولوجيا على تحقيق مكاسب هائلة في هذا المجال. وحصل أكثر من نصف بليون من البالغين على حساب في مؤسسة مالية أو عن طريق جهة تقديم خدمات مالية متنقلة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧، ويعزى ذلك أساسا إلى نمو في الأعمال المصرفية المتنقلة. ومع ذلك، لا تزال إمكانية الحصول على التمويل تمثل عقبة رئيسية، وبخاصة للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وتبرز فرقة العمل المشتركة بين الوكالات أيضا في تقاريرها فوائد تنوع المؤسسات المالية، مثل التعاونيات ومصارف التوفير، وتقدم توجيهها بشأن كيفية وضع استراتيجيات القطاع المالي لمعالجة إخفاقات السوق بطريقة متكاملة. وبالإضافة إلى ذلك، ونظرا لأن شركات التكنولوجيا والمؤسسات المالية غير المصرفية تقوم تدريجيا بدور متزايد في تقديم الخدمات المالية، سيكون من الضروري تعديل الأطر الناظمة (انظر الفرع المتعلق بمعالجة المسائل النظامية).

٣٩ - وحظيت تحويلات المهاجرين، التي بلغت ما يقرب من ٦٩٠ بليون دولار في جميع أنحاء العالم في عام ٢٠١٨، باهتمام كبير لأنها تتجاوز قيمة التدفقات الأخرى عبر الحدود. وشددت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات في تقاريرها على أنه لا يمكن مقارنة التحويلات المالية، بوصفها أجور العمال المهاجرين، بالتدفقات الاستثمارية من القطاعين العام أو الخاص. وكثيرا ما تُنفق تلك التحويلات على

(١) تحليل أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية استنادا إلى قاعدة بيانات البنك الدولي المتعلقة بممارسة الأعمال التجارية.

(٢) تحليل أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية استنادا إلى قاعدة بيانات البنك الدولي المتعلقة بمشاركة القطاع الخاص في مشاريع الهياكل الأساسية.

الاستهلاك ويعتمد أثرها الإنمائي على الخصائص الفريدة لكل بلد. ومع ذلك، سيكون أثرها أكبر إذا حُفِضَت تكاليف المعاملات بما يتماشى مع الأهداف المحددة في خطة عمل أديس أبابا. وكان التقدم المحرز في هذا المجال بطيئاً جداً. وسلطت فرقة العمل الضوء في التقارير المقدمة على كيفية الاستفادة من التكنولوجيا لتحقيق المزيد من التقدم، بطرق منها اتخاذ تدابير لمعالجة التراجع في أعمال المصارف المراسلة، الذي يرفع تكلفة التحويلات.

٤٠ - وعلى المدى الطويل، من المرجح أن تكافئ الأطر السياسية الجديدة وطلبات المستهلكين المتغيرة الشركات الأكثر توازناً مع التنمية المستدامة وتعاقب الشركات التي لم تتكيف. وقد أوجد ذلك اهتماماً كبيراً بين المستثمرين بإدراج اعتبارات الاستدامة في قرارات الاستثمار التي يتخذونها، وفي تخصيص الموارد للشركات التي من المرجح أن يكون أدائها أفضل في المستقبل. وبدأت الشركات في إدراج عناصر الاستدامة تدريجياً في تقاريرها. ووفقاً لدراسة استقصائية أجريت في عام ٢٠١٧ شملت حوالي ٥٠٠٠ شركة من ٤٩ بلداً، ينشر ٧٥ في المائة منها تقارير مسؤولية الشركات، ويدرج ٦٠ في المائة منها بعض المعلومات المتعلقة بالاستدامة في ملفاتها المالية^(٣). وزاد عدد الموقعين على مبادئ الاستثمار المسؤول بنسبة ٧١ في المائة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٩.

٤١ - ومع ذلك، لا يزال التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة غير كاف، ولا يزال من غير الواضح مدى إسهام تزايد الاهتمام بالتنمية المستدامة والإبلاغ عنها في إحداث تغييرات على الأرض. ويعزى هذا الافتقار إلى الوضوح جزئياً إلى ضبابية معنى الاستثمار المستدام وعدم وجود توافق في الآراء بشأن كيفية قياس أثره. ويمكن أن تؤدي الصعوبات المتعلقة بالقياس أيضاً إلى تفاقم التحديات المستمرة لأنه لا يمكن لبعض الاستثمارات المستدامة أن توفر نفس سمات المخاطر/العائدات التي توفرها الفرص البديلة المتاحة للمستثمرين من القطاع الخاص. وستكون هناك حاجة إلى مبادرات القطاع الخاص وسياسات القطاع العام من أجل زيادة موافاة الحوافز المقدمة للقطاع الخاص مع التنمية المستدامة. أولاً، تتطلب معظم الاستثمارات في أهداف التنمية المستدامة نظرة مستقبلية طويلة الأجل لأن العديد من مخاطر الاستدامة لن تتحقق إلا على المدى الطويل، في حين أن أكثر ما يحوز على اهتمام العديد من المستثمرين هو العائدات قصيرة الأجل. وتورد فرقة العمل المشتركة بين الوكالات في تقاريرها مجموعة من التدابير لحفز الاستثمار على المدى الطويل، مثل المؤشرات طويلة الأجل وغيرها من مقاييس الأداء، وتحديد رسوم الأداء استناداً إلى النتائج والقواعد المحاسبية وتقديرات الجدارة الائتمانية على المدى الطويل. وثانياً، ولأن معظم الشركات تسعى إلى زيادة أرباحها إلى أقصى حد، فهي لا تفرض التكاليف الناجمة عن سلوكها على المجتمع ما لم يحدد واضعو السياسات حوافز مناسبة، على سبيل المثال من خلال العوامل الخارجية المتعلقة بالتسعير.

٤٢ - وفي الوثيقة الختامية لمنتدى عام ٢٠١٩، اعترفت الدول الأعضاء بأن هناك حاجة إلى مزيد من العمل من أجل قياس أثر الاستثمار المستدام وبأنها ستسعى إلى "إيجاد حوافز للاستثمار المستدام في الأجل الطويل، ويمكن أن تشمل هذه الحوافز اشتراط قدر أكثر جدوى من الإفصاح فيما يتعلق بمسائل الاستدامة، وتوضيح الواجبات الائتمانية، وبما يفضله أصحاب الأصول، والعوامل الخارجية المتعلقة بالتسعير". وكانت الوثيقة الختامية لعام ٢٠١٨ نصت بالفعل على أنه "ينبغي أن يتضمن التفسير الصحيح للواجب الائتماني للمستثمرين على المدى البعيد جميع العوامل التي يكون لها تأثير مادي على العائدات، والتي تحرك أداء الاستثمارات في الأجل الطويل".

(٣) KPMG, "The road ahead: the KPMG Survey of Corporate Responsibility Reporting 2017" (October 2017)

جيم - التعاون الإنمائي الدولي

٤٣ - يترتب على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ مطالب كبيرة على الميزانيات العامة والقدرات. وتتضمن خطة عمل أديس أبابا طائفة من الالتزامات والإجراءات الرامية إلى تعزيز وزيادة فعالية الدعم الدولي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، والتعاون بين بلدان الجنوب والإقراض من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وتتناول الخطة أيضا المصادر الإضافية للتمويل العام الدولي، بما في ذلك تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ وتمويل العمل الإنساني والمصادر المبتكرة للتمويل، وتشدد على أهمية الوفاء بجميع الالتزامات القائمة، فضلا عن تحقيق المزيد من الانساق في جميع نواحي تمويل التنمية.

٤٤ - ومنذ عام ٢٠١٥، زادت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بمقدار ٧,٥ في المائة بالقيمة الحقيقية، لتبلغ ١٤٩,٣ بليون دولار أو ٠,٣ في المائة من الدخل القومي الإجمالي في عام ٢٠١٨، ولا يزال ذلك دون الهدف الذي حددته الأمم المتحدة والبالغ ٠,٧ في المائة. وزادت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا بنسبة ٥ في المائة خلال الفترة نفسها. إلا أن المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المقدمة إلى أقل البلدان نموا انخفضت بنسبة ٢,٧ في المائة بالقيمة الحقيقية في عام ٢٠١٨، ولا تزال دون الهدف الذي حددته الأمم المتحدة والبالغ ٠,١٥-٠,٢ في المائة من الدخل القومي الإجمالي. وحتى عام ٢٠١٧، كانت معظم الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية من نصيب المساعدة الإنسانية وإنفاق الجهات المانحة على اللاجئين، على الرغم من أن تلك الأرقام انخفضت بعد ذلك مع ثبات عدد اللاجئين الواصلين إلى البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية.

٤٥ - وسُجل أيضا انخفاض في حصة المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المصروفة كمنح خلال تلك الفترة، مع زيادة في القروض. ويتزامن هذا التغيير مع تحول في مخصصات المساعدة الإنمائية الرسمية من الاحتياجات الاجتماعية إلى الاستثمار المنتج (على الرغم من أن القطاعات الاجتماعية لا تزال أكبر فئات المساعدة الإنمائية الرسمية)، تماشيا مع التركيز الأوسع لأهداف التنمية المستدامة. وتؤكد هذه التغييرات في المخصصات على أهمية تولي البلدان زمام الأمور في مجال التعاون الإنمائي. ويمكن للبلدان النامية أن تستخدم أطر التمويل الوطنية المتكاملة التي تضعها تلك البلدان وتتولى زمامها كأداة لإبراز أولويات التمويل، ومواءمة الأولويات الإنمائية مع مصادر التمويل، وتعزيز تولي البلدان لزمام الأمور في مجال التعاون الإنمائي.

٤٦ - ومنذ عام ٢٠١٥، ما برحت المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف تتخذ تدابير للاستفادة بشكل أفضل من ميزانياتها العمومية بغية زيادة الإقراض، على النحو المطلوب في خطة عمل أديس أبابا. وأدجت بعض المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف مرافق الإقراض الميسرة مع رأس المال العادي أو مكنت مرافق الإقراض الميسرة من الوصول إلى موارد سوق رأس المال، وزاد أصحاب الأسهم في العديد من هذه المصارف رأس مالهم المدفوع، أو أنهم ينظرون في زيادته. وفي الوثيقة الختامية لمنتدى عام ٢٠١٩، اعترف بجهود تلك المصارف وشُجعت على "مواصلة توثيق التعاون فيما بينها وتعزيز الجهود الرامية إلى تعميق الاعتبارات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في جميع العمليات".

٤٧ - ومنذ اعتماد خطة عمل أديس أبابا، استمر توسع التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهو عنصر مهم من عناصر التعاون الدولي من أجل التنمية بوصفه مكملاً للتعاون بين الشمال والجنوب، لا بديلاً منه، وأصبح أكثر تنوعاً وحدد شراكات جديدة وأشكالا جديدة للتعاون. ويواصل عدد من الشركاء الجنوبيين تقديم مساهمات مالية كبيرة، وأكدت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق الدراسات الاستقصائية، أن عدداً متزايداً من البلدان النامية يقدم شكلاً من أشكال التعاون الإنمائي. وشددت الدول الأعضاء على أهمية التعاون بين بلدان الجنوب في منتدى عام ٢٠١٩، ورحبت فيه أيضاً بالوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون بين بلدان الجنوب.

٤٨ - ويركز مقدمو الخدمات بصورة متزايدة على قدرة التمويل الإنمائي الرسمي على تعبئة المزيد من التمويل التجاري، الذي غالباً ما يشار إليه بأنه "تمويل مختلط". وحتى تاريخه، استهدفت هذه المشاريع أساساً قطاعات الإنتاج التي تنطوي على إمكانية تحقيق عائدات مالية. وكانت مشاركة البلدان المتلقية في اتخاذ القرارات حتى الآن منخفضة نسبياً في التمويل المختلط، لأن العمليات المختلطة كثيراً ما تكون على شكل مشروع تتعامل فيه مؤسسات التمويل الإنمائي الدولي مباشرة مع كيانات القطاع الخاص. ويمكن أن يساعد تعزيز عمل مؤسسات التمويل الإنمائي مع البلدان المضيفة على المستوى الاستراتيجي على مواءمة الأولويات في إطار حافظات مشاريعها مع الأولويات الوطنية، فضلاً عن تعزيز قدرات البلدان المضيفة والبيئات التمكينية. وفي منتدى عام ٢٠١٩، أهابت الدول الأعضاء "بمقدمي التمويل المختلط العمل مع البلدان المضيفة على نحو استراتيجي في مراحل التخطيط والتصميم والتنفيذ، لكفالة توافم الأولويات المحددة في حافظات مشاريعهم مع الأولويات الوطنية". وتركز التمويل المختلط أيضاً بصورة أساسية في البلدان المتوسطة الدخل، متجاوزاً إلى حد كبير أقل البلدان نمواً، بسبب وجود عقبات في بيئاتها التمكينية، مثل سياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة ومخاطر أخرى، ووجود عقبات على صعيد المشاريع، مثل صغر حجم المشاريع والصعوبات في إعدادها.

٤٩ - وفي حين تتجاوز البلدان النامية عتبات نصيب الفرد من الدخل للحصول على التمويل الميسر، لا تزال أوجه الضعف إزاء النكسات الاجتماعية والاقتصادية قائمة. ويمكن أن يساعد وجود آليات أكثر مرونة البلدان خلال العمليات الانتقالية ورفعها من قائمة أقل البلدان نمواً. ودعت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات في تقاريرها المجتمع الدولي إلى تقديم المزيد من الدعم لجهود البلدان في سبيل إدارة العمليات الانتقالية ورفعها من قائمة أقل البلدان نمواً، وإلى النظر في أوجه المرونة التي تتيح للبلدان الحصول على مصادر مناسبة للتمويل، تبعاً لاحتياجات البلدان ومواطن ضعفها. وفي الوثيقة الختامية لكل من مؤتمر عام ٢٠١٨ ومؤتمر عام ٢٠١٩، شجعت الدول الأعضاء "المؤسسات المعنية على استخلاص الدروس من الجهود التي يبذلها كلٌّ منها لمعالجة الظروف المتنوعة في كل بلد، وتحسين إدارة العمليات الانتقالية ورفعها من قائمة أقل البلدان نمواً".

٥٠ - وزادت تدفقات تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ زيادة كبيرة منذ عام ٢٠١٥. ووفقاً لتقييم تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ لعام ٢٠١٨ الذي أجرته اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل التابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بلغت التدفقات العامة والخاصة المعبأة ٧١ بليون دولار في عام ٢٠١٦، وهي لا تزال دون التزام البلدان المتقدمة النمو بتعبئة ١٠٠ بليون دولار سنوياً مجتمعة بحلول عام ٢٠٢٠. ولا يزال الحصول على التمويل للأنشطة المتعلقة بالمناخ يشكل تحدياً بالنسبة لبعض البلدان الأشد فقراً والأكثر ضعفاً، وهو أمر اعترفت به المنتديات المعنية بمتابعة تمويل التنمية. وفي عام ٢٠١٨، دعت الدول الأعضاء الصندوق الأخضر للمناخ إلى "التأكد من استفادة جميع البلدان النامية من الأدوات المالية المتاحة، تمشياً مع معايير الأهلية الخاصة بالصندوق".

دال - التجارة الدولية بوصفها محركاً للتنمية

٥١ - أكدت خطة عمل أديس أبابا بأن التجارة الدولية تشكل محركاً للنمو الاقتصادي الشامل للجميع وللحد من الفقر، وأنها تساهم في تعزيز التنمية المستدامة. وتشمل خطة العمل أيضاً إجراءات لتيسير التجارة وتعزيز اتساق السياسات.

٥٢ - ومن المتوقع أن يتباطأ نمو التجارة في عام ٢٠١٩ وسط مخاطر ركود كبيرة مقترنة بتصاعد التوترات المرتبطة بالتجارة. ومن المرجح أن يترتب على ذلك أثر إضافي على سلاسل القيمة العالمية، التي كانت يسرت نمو التجارة وإيجاد فرص العمل في العديد من البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، في تسعينات القرن الماضي والعقد الأول من هذا القرن، ولكنها ما برحت تعاني من تباطؤ النمو منذ عام ٢٠١١. ونتيجة لذلك، فإن أقل البلدان نمواً لا تزال بعيدة جداً عن الهدف المتمثل في زيادة حصتها من الصادرات العالمية بنسبة الضعفين بحلول عام ٢٠٢٠، رغم حدوث زيادة في حصة صادرات أقل البلدان نمواً المعفاة من الرسوم الجمركية ومبادرات الوصول إلى الأسواق الجاري تنفيذها لصالح هذه البلدان.

٥٣ - وشهدت البيئة التجارية العالمية تحولات كبيرة في السنوات الأخيرة. وفي الوثيقة الختامية لمنتدى عام ٢٠١٩، اعترفت الدول الأعضاء بالإسهام الإيجابي للنظام التجاري المتعدد الأطراف، لكنها أقرت بأن النظام حالياً لم يبلغ مستوى الأهداف المحددة له، وأيدت إجراء الإصلاح الضروري لمنظمة التجارة العالمية لتحسين أدائها. وسيكون إنجاز هذا الإصلاح أمراً بالغ الأهمية للحفاظ على بيئة تجارية مؤاتية وإيجاد نظام قوي.

٥٤ - إن معالجة الثغرات في تمويل التجارة أمر بالغ الأهمية لتمكين المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة من تحسين الاستفادة من الفرص التجارية والاندماج في سلاسل القيمة الدولية، حيث لا تزال الفجوة المستمرة تؤثر عليها بصورة غير متناسبة. وقدمت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات في تقاريرها توصيات تحقيقاً لهذه الغاية. وفي الوثيقة الختامية لمنتدى عام ٢٠١٨، شجعت الدول الأعضاء "وكالات ائتمانات التصدير ومصارف التنمية المتعددة الأطراف على استكشاف إمكانية مواصلة تطوير برامج تمويل التجارة وسلسلة الإمداد". وفي عام ٢٠١٩، شجعت "المؤسسات المالية على أن تعتمد، حسب الانطباق، أساليب للتمويل التجاري لا تستلزم تقديم كميات كبيرة من الوثائق".

٥٥ - وركزت المناقشات المتعلقة بالتجارة أيضاً على الكيفية التي يمكن بها ضمان أن توزع منافع التجارة على نطاق أوسع وعلى نحو أكثر إنصافاً، وأن تكون متسقة مع أهداف التنمية المستدامة. وفي الوثيقة الختامية لمنتدى عام ٢٠١٩، شجعت الدول الأعضاء على أن "تتناول اتفاقات التجارة والاستثمار، القائمة والجديدة على حد سواء، الصلات بين التجارة والاستثمار والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية". فعلى سبيل المثال، يمكن أن تسهم سياسات الحد الأدنى للأجور في تحسين توزيع فوائد التجارة، ويمكن أن توفر سياسات الحماية الاجتماعية الدعم المالي للأشخاص الذين فقدوا وظائفهم. ويمكن أيضاً إدراج أحكام تتعلق بالاستدامة البيئية في اتفاقات التجارة الحرة. وفي الوقت نفسه، سيكون من المهم ألا تشكل التدابير الرامية إلى مواءمة الاتفاقات التجارية الجديدة مع أهداف التنمية المستدامة، عن غير قصد، حواجز غير جمركية أمام صادرات البلدان النامية.

هاء - الديون والقدرة على تحمّل أعبائها

٥٦ - يمثل الاقتراض أداة هامة لتمويل الاستثمار ذي الأهمية الحيوية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ومع ذلك، يمكن أن يعرقل ارتفاع أعباء الديون النمو والاستثمار في أهداف التنمية المستدامة ويزيد من مخاطر الأزمات. ولقد وما برح كلٌّ من إدارة الديون السيادية والتصدي لأزمات الديون عند حدوثها مدرجا في خطة تمويل التنمية منذ توافق آراء مونتيري. وتقر خطة عمل أديس أبابا بضرورة مساعدة البلدان النامية على اكتساب القدرة على تحمّل الديون في الأجل الطويل، بسبل منها تعزيز التمويل المناسب للديون وتخفيف عبئها وإعادة هيكلتها ودعم إدارتها بشكل سليم، حسب الاقتضاء.

٥٧ - ومنذ اعتماد خطة العمل، استمرت مستويات الدين العام والخاص في الارتفاع في العديد من البلدان، واستمر الدين العالمي في بلوغ مستويات قياسية جديدة. وعلى النحو المبين في الفرع الثاني، يُقدر حاليًا أن أكثر من ٤٠ في المائة من أقل البلدان نموًا والبلدان الأخرى المنخفضة الدخل معرض بشدة للوقوع في حالة مديونية حرجية أو أنها أصلا في حالة مديونية حرجية. وزادت تركيبة ديون البلدان النامية بصورة أكبر من مواطن الضعف المرتبطة بالديون، بما أن تقديم المزيد من تمويل الديون يتم بشروط تجارية، أو بأسعار فائدة متغيرة، أو يتأتى من جهات دائنة غير تقليدية.

٥٨ - وأدى ارتفاع الديون إلى ارتفاع مرتبط بتكاليف خدمة الديون وإلى محدودية الحيز المالي لتمويل الاستثمارات في أهداف التنمية المستدامة. وفي التقارير المتعاقبة، أبرزت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات الصلة بين الدين والاستثمار، وشددت على أهمية ضمان أن يتاح للبلدان المثقلة بالديون حيز مالي لكي تستثمر في أهداف التنمية المستدامة. ودعت، في تقريرها لعام ٢٠١٨، إلى إيلاء اعتبار أكبر لما للاستثمارات في الهياكل الأساسية والقدرات الإنتاجية من تأثير إيجابي على القدرة على تحمل الديون. وسلمت الدول الأعضاء بهذا التحدي في منتدي عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩. وفي الوثيقة الختامية لعام ٢٠١٩، شجعت الدول على "التمييز بين كيفية استخدام تمويل الدين وإيلاء الأولوية لإقراض الاستثمارات المنتجة التي يمكن أن تعزز النمو الاقتصادي وتخلق حيزا ماليا".

٥٩ - وأكدت تركيبة الديون المتغيرة كذلك أهمية الإدارة الفعالة لديون القطاع العام وجودة البيانات المتعلقة بالديون وشفافيتها. وفي منتدي عام ٢٠١٩، دعت الدول الأعضاء إلى التزام المدينين والدائنين بمزيد من الشفافية، وجددت الدعوة التي أطلقت لأول مرة في خطة عمل أديس أبابا، إلى العمل من أجل التوصل إلى توافق عالمي في الآراء بشأن مبادئ توجيهية تحدد مسؤوليات المدينين والدائنين.

٦٠ - وأدى تزايد وتيرة وحدة الكوارث المتصلة بالمناخ إلى تسليط الضوء على مواطن الضعف المالية للبلدان المتضررة، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموًا. ويمكن للأدوات الابتكارية من قبيل مقايضة الديون وصكوك الديون الحكومية المشروطة، أن تساعد على تخفيف الضغوط المالية. وتقوم صكوك الديون الحكومية بذلك عن طريق تخفيض مدفوعات الديون خلال فترات الإيرادات المنخفضة، كما هو الحال في أعقاب وقوع الكوارث. وقد استرعت هذه الصكوك انتباه واضعي السياسات، وفي منتدي عام ٢٠١٩، شجعت الدول الأعضاء "جميع الدائنين على النظر في زيادة استخدام صكوك الديون الحكومية في إطار تقديمها للقروض". وعلى الرغم من استخدامهما في عمليات إعادة هيكلة الديون في الآونة الأخيرة، فإنها لا تزال تنتظر التطبيق على نطاق أوسع. وأكدت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات على أنه ينبغي للدائنين الرسميين، على وجه الخصوص، أن يفكروا في زيادة استخدامهما، مما قد يساعد أيضًا على التغلب على ظاهرة الإحجام في الأسواق.

٦١ - إن تكاثر طرائق وأدوات تمويل الدين، إلى جانب الأهمية المتزايدة للدائنين الرسميين خارج آليات التنسيق التقليدية للدائنين (مثل نادي باريس)، وارتفاع مستويات الدين، زادت من تعقيد إعادة هيكلة الديون. ولقد أقر بالفعل في خطة عمل أديس أبابا بوجود مجال لتحسين ترتيبات إعادة هيكلة الديون السيادية. وتؤكد أحدث التجارب والتحديات لحل أزمة الديون ضرورة مراجعة الترتيبات الخاصة بإعادة هيكلة الديون السيادية. ورداً على ذلك، شجعت الدول الأعضاء في منتدى عام ٢٠١٩ على بحث سبل تعزيز التنسيق بين الدائنين وإقامة حوار بين الدائنين والمدينين، بالاعتماد على العمل الحالي الذي تضطلع به منتديات أخرى. وأوصت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات كذلك بالنظر في اتخاذ خطوات إضافية من قبيل التجميد المؤقت، حسب الاقتضاء.

واو - معالجة المسائل النظامية

٦٢ - شكلت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في عام ٢٠٠٨ تذكيراً صارخاً بقدرة المخاطر النظامية على تقويض التقدم المحرز نحو التخفيف من حدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وتهدف الإصلاحات التي اقترحت إدخالها على مراقبة النظام المالي في أعقاب الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ إلى معالجة المخاوف المتعلقة باستقرار النظام المالي. وبعد عقد من الزمن، اكتمل إلى حد بعيد وضع سياسات عامة بشأن برنامج العمل الذي أقرته مجموعة العشرين، ولا سيما وضع الصيغة النهائية من حزمة إصلاحات بازل الثالثة. بيد أن التنفيذ في بعض المجالات كان أقوى منه في مجالات أخرى.

٦٣ - وعلى الرغم من أن الإصلاحات قللت من المخاطر في النظام المالي المنظم، فهناك أيضاً مخاطر متزايدة في مجالات تتجاوز هذه الإصلاحات، بما في ذلك خارج الإطار التنظيمي. فعلى سبيل المثال، الأصول المشفرة هي ابتكار ناشئ في التكنولوجيا المالية نما بسرعة منذ أن أطلقت شبكة بيتكوين في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩^(٤). ومع مرور الوقت، يمكن أن تنجم عن نمو العملات المشفرة آثار تنظيمية. وبناءً على التحليل الوارد في تقرير عام ٢٠١٩ الصادر عن فرقة العمل المشتركة بين الوكالات، دعت الدول الأعضاء، في الوثيقة الختامية لمنتدى عام ٢٠١٩، الجهات الناطمة المالية إلى "التحول بشكل متزايد إلى النظر في المخاطر الأساسية المرتبطة بالنشاط المالي لا في نوع المؤسسة المالية" (انظر مجال العمل زاي).

٦٤ - وفي خطة عمل أديس أبابا، أقرت الحكومات بأن بعض تدابير تخفيف المخاطر قد تكون لها عواقب غير مقصودة، مثل زيادة صعوبة حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبالغة الصغر على الخدمات المالية. وتعهدت الدول الأعضاء بالعمل على كفالة أن تدعم الأطر السياسية والتنظيمية استقرار الأسواق المالية وتعزز تعميم الخدمات المالية بطريقة متوازنة، مع توفير حماية مناسبة للمستهلك. وفي منتدى عام ٢٠١٨، تعهدت الدول الأعضاء بتنفيذ الإصلاحات التنظيمية المتفق عليها "مع توخي الحرص على مراقبة العواقب غير المقصودة والحاجة إلى تحقيق التوازن بين أهداف الحصول على الائتمان من جهة والاستقرار المالي من جهة ثانية".

(٤) الأصول المشفرة هي أصول خاصة تعتمد أساساً على التشفير وتكنولوجيا السجل العام الموزع أو تكنولوجيا مشابهة. ومن الأمثلة على ذلك، بيتكوين ولايتكوين وإثيريوم.

٦٥ - وبالنظر إلى المجموعة المعقدة والطموحة من التحولات اللازمة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، يتسم الاتساق عبر مجالات السياسات بأهمية بالغة. وبينما يتزايد فهم كيفية تأثير القواعد التنظيمية المالية في حوافز الاستثمار في التنمية المستدامة، فإن ثمة فهماً أقل لآثار المخاطر الاجتماعية والبيئية على الجودة الائتمانية واستقرار النظام المالي. لذا يجب أن تعمل السياسات والقواعد التنظيمية معاً من أجل إنشاء نظام مالي مستدام.

٦٦ - وواصلت الدول الأعضاء تطوير شبكة الأمان المالية العالمية، وهي مجموعة من ترتيبات التمويل العام المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية لمساعدة البلدان التي تعاني من الصدمات. ولا تزال هناك ثغرات في شبكة الأمان العالمية وقلق إزاء كفاية الأموال المتاحة. وفي الوثيقة الختامية لمنتدى عام ٢٠١٨، أقرت الدول الأعضاء بأن "يجب الاستجابة المالية للنظام الدولي للكوارث ليست كافية". ويمكن لأدوات التمويل المحسنة المستخدمة في التعامل مع الصدمات التي تتضمن آليات أفضل للحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على مواجهتها قبل وقوعها، بالإضافة إلى أدوات الصرف السريع في مرحلة ما بعد الكوارث، أن تجعل استجابات السلطات للصدمات الاقتصادية أو الكوارث أكثر فاعلية وفعالية.

٦٧ - ويمكن أن تحقق تدفقات رأس المال الداخلة الدولية فوائد كبيرة للبلدان كعامل مكمل للمدخرات والاستثمارات المحلية. ومع ذلك، فإن تدفقات رأس المال الموجهة والمتقلبة القصيرة الأجل تؤدي إلى مخاطر على استقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي تؤثر في كثير من الأحيان في الاقتصاد الحقيقي. ومن المسلم به في خطة عمل أديس أبابا بأنه عند التعامل مع المخاطر الناجمة عن تدفقات رأس المال الكبيرة والمتقلبة، من الممكن دعم التكيف الضروري لسياسات الاقتصاد الكلي عن طريق تدابير تحوطية على صعيد الاقتصاد الكلي، وعند الاقتضاء، عن طريق تدابير لإدارة تدفقات رأس المال، بما يتماشى مع وجهة النظر المؤسسية التي وضعها صندوق النقد الدولي في عام ٢٠١٢، والتي أشار فيها إلى أن تدابير إدارة تدفق رأس المال يمكن أن تكون مناسبة في ظروف معينة. وفي عام ٢٠١٨، نشر صندوق النقد الدولي تصنيفاً لهذه التدابير وقام بتحليل مدى ملاءمتها في ظروف مختلفة.

٦٨ - ويوجد حالياً فهم محدود لكيفية استخدام بلدان المصدر التي تنشأ منها تدفقات رأس المال للتركيبات المناسبة من سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات التحوطية الكلية والسياسات النازمة لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية المحلية لهذه البلدان مع الحرص على تجنب الآثار المفرطة والتداعيات العرضية الدولية الكبيرة في الوقت نفسه، والتي تأتي على شكل تقلبات في تدفق رأس المال. ومن شأن التحفيز على اعتماد آفاق استثمار أطول أجلاً ألا يساعد فحسب على تحقيق التنمية المستدامة وإنما قد تترتب عليه أيضاً فائدة إضافية تتمثل في إمكانية المساعدة على التقليل من التقلبات.

٦٩ - ويتطلب تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ أيضاً تعزيز الحوكمة العالمية. وحقق صندوق النقد الدولي تنفيذ إصلاحاته المتعلقة بالحوكمة لعام ٢٠١٠ بعد اعتماد خطة عمل أديس أبابا، واتفق أعضاء البنك الدولي على إعادة التوازن في حقوق التصويت في المؤسسة في عام ٢٠١٨، على الرغم من أنها لم تعتمد إلا جزئياً. ويلزم القيام، من خلال العديد من المؤسسات وهيئات وضع المعايير المختلفة، بالمزيد من العمل لتوسيع نطاق مشاركة البلدان النامية وإعلاء صحتها، وفقاً للالتزامات التي تم التعهد بها في خطة العمل.

٧٠ - ولتحقيق التنمية المستدامة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل النظر في ما إذا كانت المؤسسات كافية وما زالت تفي بالغرض. فمعظم المؤسسات لم تصمم لتضع التنمية المستدامة نصب أعينها. وفي منتدى عام ٢٠١٧، كررت الدول الأعضاء هذا الرأي وأهابت "بجميع المنظمات والمؤسسات الإقليمية والعالمية مراعاة أهداف التنمية المستدامة أثناء وضع استراتيجياتها وسياساتها وممارستها".

زاي - العلم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات

٧١ - في إضافة كبرى لتوافق آراء مونتيري، شددت الدول الأعضاء، في خطة عمل أديس أبابا، على أهمية العلم والتكنولوجيا والابتكار بوصفها وسيلة من وسائل التنفيذ اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة. ولأحظت هذه الدول مع القلق تفاوت درجات القدرة على الابتكار والاتصال وإمكانية استخدام التكنولوجيا داخل البلدان وفيما بينها. وتتضمن خطة العمل التزامات بمعالجة أوجه التفاوت هذه، وتحفيز البحث والابتكار من أجل التنمية المستدامة، والتشجيع على زيادة فرص الحصول على التكنولوجيا.

٧٢ - وما برح الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها يزدادان باطراد منذ اعتماد خطة العمل. فلدى أكثر من نصف سكان العالم الآن القدرة على الوصول إلى الإنترنت. وعدد الاشتراكات الخلوية المتنقلة يفوق عدد الأشخاص على الصعيد العالمي. ومع ذلك، لا يزال استغلال الإنترنت محدوداً في أقل البلدان نمواً، مع إتاحة وصول أقل من ثلث السكان إلى الإنترنت السريعة وتقنية النطاق العريض المتنقلة، على وجه الخصوص، وذلك على الرغم من النمو السريع في السنوات الأخيرة. وأثّرت الفجوة الرقمية المستمرة باعتبارها أحد الشواغل الرئيسية في المنتديات المتعاقبة المعنية بمتابعة تمويل التنمية. ودعت الدول الأعضاء إلى العمل على الصعيد الوطني - تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للعلم والتكنولوجيا والابتكار وتعزيز البيئات التمكينية - وتعزيز التعاون الدولي على السواء من أجل سد الفجوة الرقمية.

٧٣ - وشهد التعاون الدولي في العلوم والتكنولوجيا والابتكار تقدماً ملحوظاً منذ اعتماد خطة العمل. وأنشئت آلية تيسير التكنولوجيا وعُقدت في مقر الأمم المتحدة أربعة منتديات للجهات المتعددة صاحبة المصلحة بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبدأ مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً عملياته. وشهدت المساعدة الإنمائية الرسمية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار زيادة حادة، وإن لم تستفد منها أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان الضعيفة. ومع ذلك، لا يزال نشر التكنولوجيا مقيّداً بعدد من العوامل من بينها الافتقار إلى القدرات الاستيعابية والخوافر الاقتصادية، فضلاً عن قضايا حقوق الملكية الفكرية. ويتطلب تذليل هذه الحواجز التي تحول دون النشر فهماً أفضل لأهم العوائق التي تواجهها البلدان فيما يتعلق بأنواع مختلفة من التكنولوجيا.

٧٤ - فالابتكار المالي الممكن رقمياً يغير هيكل النظم المالية. وتقود تكنولوجيا الخدمات المالية التوسع السريع في الحصول على الخدمات المالية، ومكنت من إنجاز ابتكارات من قبيل الخدمات الجديدة المتعلقة بالائتمان والإيداع والدفع والمقاصة. ولكن ظهرت مخاطر أيضاً، حيث يواجه مقدمو الخدمات الجدد نماذج الأعمال التقليدية والأنظمة الناظمة التي ركزت تقليدياً على تنظيم عمل الكيانات من داخل القطاع المالي. وهي تشمل المخاطر التي تحدّد السلامة المالية بسبب تزايد انتشار الأصول المشفرة والخوارزميات التي تعزز أوجه عدم المساواة والتمييز في الحصول على الائتمان. وأوصت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات في تقريرها لعام ٢٠١٩ بأن يتحول المنظّمون الماليون من النظر إلى نوع المؤسسة المالية التي تقدم الخدمات المالية إلى النظر في المخاطر الكامنة المرتبطة بالنشاط المالي. وفي منتدى عام ٢٠١٩، وبناءً على التوصيات الواردة في التقرير، شددت الدول الأعضاء على ضرورة معالجة هذه المخاطر دون تعطيل الابتكار المالي والتزمت بأن "تهدف إلى تحسين الحوارات بين واضعي السياسات والجهات الناظمة ومقدمي الخدمات الجدد لإيجاد التوازن الصحيح"، وأكدت أيضاً على ضرورة التعلم من الأقران وتبادل الخبرات.

٧٥ - وتسبب أيضاً ظهور التكنولوجيات الجديدة والإمكانات ذات الصلة بانتشار تشغيل عمليات الإنتاج آلياً في قلق إزاء حالة أسواق العمل وإمكانية حدوث بطالة على نطاق واسع. ولم يؤد إدخال التكنولوجيات الرقمية على نطاق واسع حتى الآن إلى ارتفاع معدل البطالة بشكل عام، ولكنه ساهم في زيادة عدم المساواة في الدخل وحصول استقطاب بين الوظائف. ومع ذلك، من الممكن أن تتعرض مجموعة من المهن لمخاطر التشغيل الآلي على الرغم من أن ذلك مستبعد جداً. وهذا يشير إلى ما قد يحدث أن يلحق بأسواق العمل من اختلالات في المستقبل، وبخاصة في البلدان النامية. ولقد أصبحت صادرات الصناعات التحويلية تتطلب بالفعل عدداً أقل من العمال، ويندر في البلدان النامية وجود العمال ذوي المهارات العالية اللازمين غالباً لتشغيل التكنولوجيات الجديدة. واستجابة لهذه التحديات، ستقوم فرقة العمل المشتركة بين الوكالات، في الفصل المواضيعي من تقريرها لعام ٢٠٢٠، بتقييم آثار التكنولوجيات الجديدة على خطة تمويل التنمية وآفاق التنمية المستدامة على نطاق أوسع.

خامساً - سبل المضي قدماً

٧٦ - يبرز النظام المتعدد الأطراف حالياً تحت الضغط. ومع ذلك، فقد تحمل هذه الصعوبات في طياتها فرصاً. وينبغي للحكومات أن تهدف إلى تحديد الهيكل الاقتصادي والمالي العالمي لجعله مناسباً لغرض تحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما في مجالات الديون والتدفقات المالية غير المشروعة والرقمنة، وكذلك التجارة الدولية.

٧٧ - وأدت التحديات فيما يتصل بإعادة هيكلة الديون السيادية إلى توعية المجتمع الدولي بالثغرات الموجودة في الهيكل الحالي. فالتعقيدات المطروحة فيما يتعلق بتسوية حالات الديون التي لا يمكن تحملها أثارت الانتباه من جديد إلى مسألة التنسيق بين الدائنين وإلى التحديات القديمة العهد في الهيكل الحالي. وربما حان الوقت لاستعراض ما إذا مُهد الطريق أم لا صوب التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسائل، بما في ذلك بشأن عناصر محددة من قبيل التنسيق بين الدائنين أو إقامة حوار بين المدينين والدائنين أو التجميد المؤقت، تمثيلاً مع خطة عمل أديس أبابا.

٧٨ - وسيطلب التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة وضع سياسات وممارسات محددة الأهداف استجابة لكل مسار وعنصر - التهرب الضريبي والفساد والجريمة. ومن الضروري تعزيز المؤسسات القائمة وإنفاذ القوانين القائمة. ويلزم تصميم أطر السياسة العامة بحيث تكفل قدرة التكنولوجيات الجديدة على دعم هذا الجهد، ولا سيما عن طريق تحسين الشفافية. ويمكن أن يؤدي اعتماد معرفات الكيانات القانونية على نطاق أوسع إلى تقليل تكلفة إصدارها والمساعدة على مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة.

٧٩ - وينبغي للأطر النازمة أن تهدف إلى تسخير الإمكانيات الهائلة للابتكار في سياق إدارة المخاطر. وسيتعين على صانعي السياسات والهيئات النازمة التحول بشكل متزايد إلى الاهتمام بالمخاطر الكامنة المرتبطة بالأنشطة المالية من جميع الجهات الفاعلة بدلاً من التركيز على نوع المؤسسة. وفي الوقت نفسه، يتعين عليها تحقيق توازن بين إدارة المخاطر الناشئة وتمكين القيام بتجارب والابتكار.

٨٠ - ودخلت رقمنة الاقتصاد أيضاً في النقاش الدائر حول تصميم النظام الضريبي الدولي، حيث تجهد الولايات القضائية بشكل متزايد لفرض ضرائب على الشركات التي تشارك بنشاط في أسواقها. وإلى جانب تزايد تركُّز الأسواق، أكد هذا الأمر ضرورة إعادة النظر في القواعد الدولية ذات الصلة وضمان إدارة الآثار الاجتماعية والاقتصادية بعناية، وبخاصة التفاوتات المتزايدة داخل البلدان وفيما بينها.